أمين عام مجلس السرطان :

محدودية الملاكات أدت الى زيادة الامراض السرطانية

□ بغداد / قيس عيدان

أكد أمين عام مجلس السرطان الدكتور احمد مبارك أن من الأسباب التي أدت إلى زيادة الأمراض السرطانية في البلاد يتعلق بعضها بالبيئة والتلوث الحادث فيها سواء الكيميائي أو الإشعاعي نتيجة ما مر به العراق من حروب وحصار، والأمر الثاني هو محدودية الملاكات الطبية المتخصصة والذين ما يزال عددهم ثلاثين طبيباً والاحتياج الحقيقي ٣٣٠ طبيباً والأمر الثالث يتمثل بقلة أجهزة العلاج (المعجلات الخطية) إذ المتوفر حالياً ٦ أجهزة فقط والاحتياج الحقيقي هو ٦٦جهازاً بواقع جهاز لكل نصف مليون نسمة . جاء ذلك في كلمة بمناسبة الاحتفالية الثالثة لليوم الوطني للسرطان التي نظم أمس الاول في مركز الوزارة وحضرته (المدى) مبارك اشار الى أن وزارة الصحة تبذل جهدها لتجاوز هذه الأمور من خلال وضع الدلائل الإرشادية لأمراض السرطان والتي تم إقرارها في المؤتمر العلمي للسرطان المنعقد قبل ثلاثة أشهر قيد التطبيق فضلا عن الشروع بتنفيذ دورة مكثفة للملاكات الطبية في مدينة الطب لمدة عام وذلك لإعداد نخبة متخصصة بأمراض الأورام وكذلك إنشاء فرع في دراسة البورد العربي باختصاص طب الأورام وتتم المباشرة به في النصف الثاني من العام الحالي وكذلك فتح وحدات علاجية في كل من كربلاء وميسان .

واضاف : ان الموضوع يتطلب المسؤولية التضامنية من خلال مشاركة الجميع بمن فيهم اصحاب القرار من اجل الارتقاء بهذا الاختصاص المهم .

أما الاستشارية الدكتورة عبير مجيد الحميد فقد أوضحت في كلمتها بأن سرطان الثدي أكثر أنواع السرطان شيوعا إذ تبلغ نسبته ٣٠٪ من أمراض السرطان وهو ثاني احد أسباب موت النساء وخاصة في عمر العطاء (٥٠- ٥٤ سنة) بعد سرطان الرئة، وتضمنت الاحتفالية محاضرات علمية عن مرض السرطان وعن التطور في الخدمات الإشعاعية لمرضى السرطان وعرضا عن مستشفى الأورام والطب النووي التخصصي في الموصل ومركز بابل للأورام .

مدير عام دائرة التخطيط وتنمية الموارد في وزارة الصحة الدكتور حسن هادي باقرقال : ان الوزارة أخذت على عاتقها الحد من مرض السرطان ومنع انتشاره من خلال الخطة الخمسية لمكافحة السرطان للمدة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٥ والتي تتضمن الكشف المبكر عن السرطان والعلاج والتسجيل السرطاني فضلا عن نشر الوعي بين المواطنين وتجنب عوامل الخطورة (التدخين) وأن شراسة هذا المرض سواء في العراق أو العالم جاءت نتيجة للتغيرات البيئية والفيزياوية والجيولوجية التي حدثت وتحدث إلى الآن . جاء ذلك في الاحتفالية التي نظمها مجلس السرطان أمس الاول في قاعة مركز الوزارة، من جهة اخرى اعلنت الوزارة بانه تم توقيع ثلاثة عقود ادوية استيرادية لعام ٢٠١١ فضلا عن توفير اغلب ادوية الامراض المزمنة من مناشئ عالمية رصينة ،كما وجه بالاسراع بتوفير الادوية العامة من خلال منح الصلاحيات والتسهيلات بالاضافة الى المعايشة الميدانية للوقوف على المشاكل كافة التي تواجه المؤسسات الصحية وتعيق تقديم الخدمات الصحية للمواطنين وحلها ميدانياً، كما اوعز بتوزيع الدرجات الوظيفية الممنوحة لوزارة الصحة على المحافظات الاكثر احتياجا وتنظيم قوائم بإطلاق الصرف للمبالغ المؤشرة لمشاريع الوزارة والاشراف المركزي على غربلة المدارس الطينية ضمن مشروع المدارس الطينية لمحافظة ذي قار، كما وجه بالمباشرة بالمسح العنقودي متعدد المؤشرات من خلال البدء بالدورة التدريبية الخاصة بالمسح ومناقشة تقييم فعاليات قسم تعزيز الصحة مع برنامج تعزيز الصحة في العراق للوكالة الامريكية للتنمية الدولية .

أهالي كربلاء يطالبون بالحد من تعاطي الحبوب المخدرة

□ كربلاء /علي العلاوي

المخدرات بحاجة الى معالجة سريعة

في الوقت الذي حذر فيه مكتب مكافحة المخدرات في محافظة كربلاء من انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب والمراهقين،طالب آباء ومثقفون الحكومة المحلية بالعمل على مطاردة مروجي المخدرات والحبوب في المدينة مع نشر صورهم في أماكن الإعلانات العامة مثلما طالبوا القضاء العراقي بإنزال اقسى العقوبات بحق المتاجرين بالحبوب المخدرة بعد تزايد الاعداد بين الشباب .

وحذر مسؤول في مكتب مكافحة المخدرات خلال حديثه لإحدى وسائل الإعلام من مغبة تزايد أعداد متعاطي ومتاجري ومروجي الحبوب المخدرة والمخدرات في كربلاء خلال العامين الماضيين.

وأعطى الرائد رعد سعدون أرقاما قال انه تم التعامل معها منها إلقاء القبض على ٢٠٣ أشخاص يتعاطون أو يروجون للأقراص المخدرة، في عام ٢٠٠٦ في حين كان في عام٢٠٠٧ قد بلغ ١١١ شخصا وارتفع العدد إلى ٢٦١ شخصاً القي القبض عليهم في عام ٢٠٠٨ومن ثم إلى ٢٨٠ شخصا خلال عام ٢٠٠٩ وان عام ٢٠١٠ شهد إصدار إحكام بالسجن ولفترات مختلفة على أربعة أجانب بتهمة حيازة المخدرات بقصد التعاطي، كما ألقي القبض على ستة أشخاص للسبب ذاته خلال عام ٢٠٠٩ وحذر من تحول العراق إلى ممر لتجارة المخدرات وانتقالها من دولة لأخرى عبر الأراضي العراقية وانه يؤكد ان هذه الأرقام لا ترسم بدقة مساحة المتعاطين ولا تمثل الذين ألقي القبض عليهم فقط ، أما الطلقاء فلا يعرف عددهم حتى الآن.

يقول الصحفي توفيق الحبالي ان المخدرات أو الحبوب التي يتم الآن استخدامها من قبل بعض الشباب تعد من الآفات الخطيرة التي يمكن ان تجعل جيلا متحللا أخلاقيا ، وبالتالي تسري هذه الظاهرة وتنتشر بكثرة وبطرق مختلفة وأساليب متنوعة مما تسبب بتأخر البلد علميا لان شبابه اخذ منحى الانحلال والضياع .

وطالب الحبالي بأن الدولة على عاتقها وضع إجراءات صارمة من قبل السلطة القضائية أولا ولا تكون العقوبات بسيطة بل نتمنى ان تكون ضمن العقوبات إعادة تأهيل لهؤلاء الشباب وعدم زجهم بالسجون فقط ، وكذلك ان تكون هناك متابعة حقيقية للأجهزة الأمنية ورصد أوكار الذين يتاجرون بهذه المخدرات ومن ثم توزيعها على الشباب .

ويؤكد مصدر في شرطة المدينة أن هناك إجراءات رادعة تتخذها الأجهزة الأمنية بحق كل من يروج لهذه الممنوعات.

وأضاف :أن هناك أوامر صارمة بإلقاء القبض على كل من يتاجر أو يتناول او يساهم في ترويج هذه الآفة.

وكشف المسؤول أن أحكاما عديدة صدرت من السلطة القضائية بحق الذين تم إلقاء القبض عليهم وهذا يعني أن الأجهزة الأمنية تعمل وسط ظروف هي أصلا غير طبيعية بسبب فتح الحدود وتفنن التجار وإيجاد ملاذ لهم في هذه المنطقة أو تلك فضلا عن عدم وعي بعض رجال الأجهزة الأمنية في التعاطي مع حالات الفحص والتفتيش لان الهم الأمني الآن والتوصيات خلال السنوات الماضية هي في الكشف عن الأسلحة والمتفجرات لان الهم الأمني يبقى هو الأهم ولكن العمل الأمني والاستخبارات لقسم مكافحة المخدرات والعمل المستمر في الكشف عن خيوط المتاجرين كل هذا جعل حالات التعاطي للمخدرات أو الحبوب المخدرة هي اقل بكثير في الوقت الراهن في المحافظة خاصة مع تعاون رجال الدين في محاضراتهم المستمرة.

في حين دعا سالم عزيز الجهات المعنية بالحكومة العراقية ومنها الحكومة المحلية إلى دعم مكتب مكافحة المخدرات كونه اللبنة الأولى لتخليص الشباب من هذه الآفة التي دخلت بعد سقوط النظام.

معتبرا إن الشعب لم تمر عليه مثل هذه الظاهرة سابقا إلا بعد أن تم فتح الحدود.

ودعا سالم أيضا إلى منع أصحاب الصيدليات من بيع مثل هذه الأدوية إلا من خلال وصفات طبية تصرف تحت إشراف طبيب مختص لان الكثير من الصيدليات في الوقت الراهن تبيع الأدوية بطريقة الطلب وهذا لا يهم ولكن بشرط ألا تكون هناك أدوية مزدوجة الاستخدام وتؤدي إلى الإدمان والهلوسة والانحطاط.

في حين قال مصدر مسؤول أن الدوائر الصحية تستقبل حالات عديدة من مدمني هذه الحبوب وهي ليست شرط أن تكون تلك المعروفة، وبين أن هناك أنواعا منها كثيرة تستخدمها حتى النساء ومنها حبوب الفاليوم والسومادرين والباركيزول والارتين.

وعزا مدير شعبة تعزيز الصحة عصام سلطان عيسى في تصريح له إن هذه الأدوية لا تصرف إلا بوصفة طبية ولكن هناك بعض الأشخاص يتحايلون بطريقة أو بأخرى بهدف الحصول على هذه الأقراص.

الدباغ: إنشاء نظام رقابي لمكافحة تلوث نهر دجلة

□ بغداد / المدى

أعلن وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن مجلس الوزراء قرر المصادقة على توصيات اللجنة المشكلة لغرض دراسة واقع حال التلوث في نهر دجلة وإيجاد طرق وآليات لمكافحته.

وأوضح الدباغ في بيان أصدره أمس بأن التوصيات قد تضمنت تفعيل المادة (١٤/ أولا) من قانون حماية تحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ الخاصة بمنع تصريف أية مخلفات سائلة منزلية أو صناعية أو خدمية أو زراعية إلى الموارد المائية الداخلية السطحية والجوفية أو المجالات البحرية العراقية إلا بعد إجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة الملزمة لجمهورية العراق حيث سيتم تنفيذ عقوبات قانونية على الجهات التي تخالف نص المادة والإسراع بالمصادقة على قانون الشرطة البيئية والشروع بقانون إنشاء المحاكم البيئية الخاصة بمحاسبة المخالفين والبت بقضايا التجاوزات البيئية.

وأضاف الدباغ بأنه سيتم إنشاء نظام رقابي للملوثات على طول نهر دجلة وروافده يتضمن مختبرات وأجهزة قياس الملوثات (تحسس نائي) مع دعم دوائر حماية وتحسين البيئة في المحافظات كافة بأكثر من ٢٠٠ درجة وظيفية ككوادر رقابية والتعاقد مع مكتب استشاري لغرض تقويم واقع التلوث من البيانات المستحصلة من النظام الرقابي بشكل دوري وبكلفة إجمالية تخمينية للمشروع مقدارها (١١٠,٦٨٥) مليار دينار.

وأكد الدباغ أن وزارة البلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد والمحافظات المطلة على نهر دجلة ستقوم بإنشاء شبكات مجار ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وزيادة الطاقة التصميمية للمحطات العاملة وتشغيل المتوقف منها مع استمرار وزارة الموارد المائية بكري النهر ورفع الأنقاض منه حيث ستفعل وزارة الزراعة القوانين العاملة في مجال تنظيم الصيد واستغلال الأحياء المائية ومراقبة تلوث مياه البزل بالأسمدة والمبيدات الكيمياوية، وستقوم الوزارات والدوائر المعنية بإنشاء وحدات معالجة للمخلفات السائلة خلال فترة لا تتجاوز سنة وستتابع لجنة مكافحة التلوث تنفيذ هذه التوصيات.

ذي قار ترفض إعادة ٤٨٦ موظفاً أعادتهم هيئة المساءلة الى دوائرهم

□ الناصرية / حسين العامل

قرر مجلس محافظة ذي قار وبالاغلبية المطلقة لأعضائه رفض اعادة البعثيين السابقين الذين قررت هيئة المساءلة والعدالة اعادتهم الى وظائفهم ضمن المؤسسات التعليمية في المحافظة . وقال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي خلال ترؤسه اجتماع المجلس الذي حضرته المدى:

قرر مجلس محافظة ذي قار رفض اعادة اعضاء الفرق في حزب البعث المنحل الى دوائر مديرية التربية والتعليم واحالتهم إلى التقاعد لاسباب انسانية وعزا العبادي اسباب رفض قرار هيئة المساءلة والعدالة القاضي باعادتهم بالقول: " ان قرار الرفض سيمنع الضرر المؤكد على العملية التربوية والتعليمية والمتمثل بترويج المعادين للخدمة لافكار البعث المحظور دستورياً".

واكد رئيس مجلس المحافظة احقية الحكومة المحلية برفض قرار هيئة المساءلة والعدالة كونه يتعلق برسم السياسة التعليمية والتربوية التي هي من الصلاحيات المشتركة بين الحكومتين المركزية والمحلية .

ومن جانبه قال رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة ذي قار سجاد شرهان للمدى :ان القرار الذي جاء استجابة للتظاهرات الجماهيرية التي ترفض عودة البعثيين لدوائر الدولة سيشمل ٤٨٦ موظفا قررت هيئة المساءلة والعدالة إعادتهم في وقت سابق وعبر وجبات متعددة، لافتاً الى ان قرار المجلس لا يشمل في الوقت الحاضر البعثيين الذين تمت اعادتهم وباشروا العمل في دوائرهم قبل صدور القرار المذكور . أما المتحفظ الوحيد على قرار المجلس عضو اللجنة التربوية في مجلس المحافظة عودة خصاف فقد بين رأيه للمدى قائلا:

تحفظت على القرار ولم أصوت لصالحه وقد طالبت بالتفريق بين من تلوثت أيديهم بدم العراقيين وغيرهم من البعثيين الذين اضطروا للانتماء الى صفوف حزب البعث المنحل لاسباب معيشية .

واضاف: كما لا يخفى وجود عوائل محرومة ما زالت تعتقد ان رب الاسرة بريء وقد كان رأيي هو انصاف هذه العوائل عبر اعادة غير المتورطين بجرائم الى وظائفهم واحالة المتورطين من البعثيين الى المحاكم الجنائية .

وعلى صعيد مختلف اعلن في محافظة ذي قار عن اصدار تعليمات جديدة بشأن اصدار شهادات الولادة للمواليد الجدد المولودين في المستشفيات الحكومية والقابلات المأذونات . ونقل موقع دائرة صحة ذي قار الرسمي عن مدير شعبة الاحصاء في دائرة صحة ذي قار الدكتور رائد حسن الخباز قوله : إن تعليمات وزارية جديدة صدرت بخصوص منح واصدار شهادات الولاده من المستشفيات الحكومية والاهلية والقابلات المأذونات والتي تنص على مراجعة المواطن الى المستشفى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الولاده وفيما اذا تجاوز الموعد المقرر، وكانت المراجعة بعد المدة المذكورة فإن على المواطن إن يقوم بتقدم طلب تأييد بالولادة من قبل مكتب الولادات والوفيات التابع لدائرة صحة ذي قار لغرض الحصول على شهادة الولاده .

واضاف الخباز: اما عند مرور ثلاثين يوماً على الولاده ولم تتم المراجعه من قبل المواطن فلا يحق للمواطن بعد ذلك مراجعة المستشفى ولا مكتب التسجيل لغرض اصدار شهادة الولادة وانما تكون المراجعة عبر المحاكم المختصة.

واردف مدير شعبة الاحصاء: أما بالنسبه للولادات الحاصلة خارج الوحدات الطبية (القابلات) فيراجع المواطن مكتب الولادات والوفيات خلال خمسة عشر يوما للحصول على شهادة الولادة.

صيادو البصرة يشكون استمرار تعرضهم لمضايقات دول الجوار

□ البصرة / آكانيوز

صياد

فيما أعلن عدد من صيادي قضاء الفاو بمحافظة البصرة أمس الاربعاء، عن استمرار عمليات المضايقة من قبل إيران والكويت دون أن يكون هناك أي رد فعل حكومي يوقف تلك الاعتداءات، بل يتم إلقاء اللوم على الصيادين العراقيين، تظاهر العشرات من منتسبي دائرة الماء والمجاري ، في البصرة مطالبين بتثبيت عقودهم اسوة ببقية الوزارات واحتساب درجات الخطورة أثناء عملهم.

وقال الصياد رشك سالم بحسب (آكانيوز) امس ان "كل التصريحات التي يدلي بها المسؤولون عن توقف الاعتداءات على صيادي قضاء الفاو بمحافظة البصرة لا صحة لها، وان الاعتداءات ما زالت مستمرة تصل احيانا إلى درجة التعذيب دون أي سبب يذكر".

وبيّن ان "سبب الاعتداءات يعود إلى ادعاء الجانبين الكويتي والإيراني بالتجاوز على حدودهم، وهذا الأمر لا يحصل مطلقا من قبل الصيادين".

من جانبه قال الصياد محمد سوادي ان "عدد الصيادين عام ٢٠٠٣ كان يبلغ أكثر من ٥ آلاف صياد يعيلون عوائلهم، بينما لم يتبق منهم الآن سوى اقل من ٥٠٠ صياد بسبب الاعتداءات التي يتعرضون لها" مبينا ان "مهنة صيد الأسماك ستكون عرضة للزوال في حال استمرار الاعتداءات ضدهم، وعدم وجود تدخل حكومي لحل هذا الأمر".

من جهته، قال قائممقام الفاو وليد الشريفي ان "المضايقات التي يتعرض لها الصيادون دائما ما يجد الجانب الإيراني او الجانب الكويتي عذرا لها لكنها موجودة على ارض الواقع وأصبحت تهدد اليوم مهنة الصيد في البصرة".

واشار إلى ان "الحكومة المحلية في البصرة، والحكومة الاتحادية يجب أن يكون لهما دور وتدخل سريع لوقف تلك المضايقات، بهدف ضمان استمرارية المهنة التي تعيق الكثير من العوائل العراقية".

يذكر ان آخر عملية اعتداء معلنة عنها من قبل الجانب الكويتي كانت في العاشر من شهر كانون الثاني الماضي، حيث أغرق زورق تابع لخفر السواحل الكويتية زورقا عراقيا، وأودى الحادث بحياة عنصر كويتي، كما أسفر عن احتجاز خمسة صيادين عراقيين لمدة ثلاثة أيام، وفقدان اثنين منهم لا يزال مصيرهم مجهولاً الى اليوم.

وأعلنت وقتها قيادة عمليات البصرة عن وجوب أخذ تعهدات من الصيادين في المنطقة بعدم التجاوز على السلطات الكويتية أو الإيرانية.

ومن جهة ثانية تظاهر العشرات من منتسبي دائرة الماء والمجاري أمس الأربعاء، في البصرة مطالبين بتثبيت عقودهم اسوة ببقية الوزارات واحتساب درجات الخطورة أثناء عملهم مؤكدين وجود حالات الفساد الاداري في الدائرة.

فيما ردت الحكومة المحلية في المحافظة:ان رئاسة الوزراء أصدرت امرا بتثبيت العقود على الملاكات الدائمة وفق الضوابط والتعليمات الوزارية.

وقال منظم التظاهرة محمد خليل وهو منتسب في دائرة الماء ان "اغلب موظفي دائرة الماء في محافظة البصرة يعملون بنظام العقود و لا يحتسب لهم إي زيادات تذكر في رواتبهم التي لا تتجاوز ٣٠٠ الف دينار وعدم احتساب اي خطورة اثناء تأدية الإعمال".

من جهته قال المتظاهر خلدون صالح ان "الأحوال المعيشية في غلاء مستمر فكيف يمكن لمواطن لا يملك سكناً خاصاً ويسكن بالإيجار ومسؤول عن عائلة ان يعيش براتب يقدر بـ٣٠٠ إلف دينار وبساعات عمل تمتد احيانا الى ١٤ ساعة دون ان تحتسب أي ساعات عمل أضافية".

وقال المتظاهر حسن علي: إن "الملاك الاداري في دائرة ماء البصرة تضم عناصر فاسدة اداريا وغير متقنة لعملها وتختلس الاموال، لذالك نطالب بتثبيت العقود واحتساب الخدمة الماضية واحتساب درجات الخطورة للموظفين". من جانبه قال محافظ البصرة وكالة نزار الجابري ان " المطالبة بتثبت العقود على الملاك الدائم شرعي و لا لبس فيه و نحن بدورنا سننظر بملفات المتظاهرين وننلقها الى الجهات المعنية في الوزارات".

من كل محافظة خبر

النجف :أول متحف للشمع

استعداداً لغنتخاب النجف عاصمة للثقافة الإسلامية في عام ٢٠١٢ قررت إدارة مشروع العاصمة الثقافية إنشاء متحف للشمع في مدينة النجف ،هو أول متحف من نوعه في العراق.

ونقل مصدر إعلامي من مدينة النجف بحسب موقع نون ان المتحف يضم تماثيل لـ ٦٥ شخصية مشهورة كمجموعة أولى ، والتي كان لها دور ومساهمات مهمة في الحياة العراقية على الصعد كافة ، منهم رجال دين وكتاب وإدباء ومفكرين، مؤكدا وصول مجموعة من التماثيل التي عملت بأيدي فنانين محترفين وذوي خبرة في هذا الفن الى صالات المشروع، منهما تمثال المرجع الديني الآخوند الخراساني الذي كان له دور مهم في ثورة العشرين والحركة المشروطة والمستبدة، وكذلك تمثال المفكر الكبير السيد الشهيد محمد الصدر والسيد الخوئي والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والشيخ محمد رضا الشبيبي وغيرهم"

من جانبه أكد مدير المشروع الدكتور الشيخ علي مرزة "أن في نية إدارة المشروع توسيع هذا العمل ليشمل الشخصيات العشائرية والثقافية والوطنية .

ذي قار: قلق من إلغاء ديون الهاتف الأرضي

أعربت اتصالات وبريد محافظ ذي قار عن قلقها إزاء ما أشيع مؤخرا عن قرار من الحكومة الاتحادية بإلغاء ديون الهواتف الأرضية المترتبة على المواطنين ، موضحة إن تلك الديون هي المصدر الوحيد لتمويل مرتبات مديرية الاتصالات .

وأوضح مصدر في المديرية لشبكة اخبار الناصرية إن العديد من المشتركين بخدمة الهاتف الأرضي في قسم اتصالات وبريد ذي قار عزفوا عن تسديد الديون المترتبة بذمتهم بعد خبر تناقلته وسائل إعلام شبه رسمية أفاد بإسقاط جميع الديون المستحقة على المشتركين وفقا لأمر وزارة الاتصالات .

وأوضح المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته إن عملية تسديد ديون المشتركين قد توقفت كليا رغم إن المديرية لم تتلق أي كتاب رسمي يؤكد أو ينفي هذا الخبر .

وحذر من أن تكون عملية إسقاط الديون جزء من ترضية للمواطنين بعد التظاهرات الأخيرة ، دون مراعاة للازمة التي تعيشها المديرية التي تعتمد في إيراداتها المالية على التمويل الذاتي.

بابل : انخفاض في أعداد الثروة الحيوانية

رأى أطباء بيطريون ان الثروة الحيوانية في العراق تتعرض إلى اهمال يتسبب في تدهورها بشكل كبير لتنخفض اعدادها من ٣٠ مليون إلى ٣ ملايين.

وقال عميد الكلية الدكتور حسن كاطع العوادي أمس ان من الضروري الاهتمام بالطب البيطري الذي يساهم مساهمة فاعلة بالنهوض باقتصاد البلدان والحفاظ على حياة البشر والذي لا يقل أهمية عن الطب البشري لاسيما وان هنالك أمراضاً مشتركة يربو عددها إلى (٣٦٧)مرضا مشتركا بين الانسان والحيوان تفتك بالحياة".

فيما أشار مدير مستشفى الطب البيطري في بابل الدكتور يحيى مرعي إلى وجود ما يقارب ١١ ألف طبيب بيطري في العراق وان ثلث هذا العدد يعملون في مؤسسات وزارة الزراعة والتعليم العالي بكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة وغيرها من الكليات الأخرى، لافتا إلى وجود ١٣ كلية طب بيطري حتى الآن في العراق حيث أنشئت أول كلية طب بيطري في بغداد عام ١٩٥٥.